بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يكلف العبد الا وسعه والصلوة والسلام على افضل رسله وعلى اله واصحابه الذين عرفوا النار اراته اعلم ان ما لا يطاق على ثلث مراتب الاولى ما يمتنع لذاته كجمع الضدين واعدام القديم وقلب الامكان واجبا وبالعكس مثلا والثانية ما يمكن في نفسه ولا يمكن من العبد عادة كالصعود الى السماء والطيران في الهوى والثالثة ما يمكن في نفسه ويمكن من العبد ايضا لكن تعلق علم تعالى بعدمه وهذه الرتبة الثالثة لا نزاع في وقوع التكليف به فضلا عن الجواز اما عند الجمهور فلانه مما يطاق بمعنى ان العبد قادر على القصد اليه باختياره وان لم يخلق الله تعالى عقيب قصده ولا معنى لما سوى قدرة العبد في افعاله سوى هذا واما عند الشيخ الاشعري فمحال لاستلزامه المحال وهو انقلاب علم جهلا ومع ذلك مكلف به كالايمان ابي جهل فانه محال لكنه مكلف به فالتكليف بما لا يطاق واقع عندنا والنزاع لفظي لان الجمهور والشيخ متفقون في وقوع التكليف به والنزاع في ان مثل ذلك هل هو من قبيل تكليف ما لا يطاق ام لا وبهذا التوجيه ما قيل تكليف ما لا يطاق واقع عند الاشعري لانه واقع عندنا بالمرتبة الاولى وهي ما يمتنع لذاته وسيجيء تفصيل والمرتبة الثانية لا يقع التكليف بها اتفاقا بشهادة الاستقراء ولقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها الاية والنزاع في جواز التكليف فعندنا يجوز خلافا للمعتزلة لكن هذا اذا كان بمعنى طلب تحقيق الفعل والاتيان به واستحقاق العقاب على تركه لا مطلق الطلب ولا الطلب بقصد التعجيز

وقوله اعلم ان عدم الوقوع في المرتبة الثانية مما لا يطاق على ما سلكه الشيخ الاشعري انما يتم اذا كان التكليف بما لا يطاق بمعنى ان العبد قادر على القصد اليه باختياره وان لم يخلق الله تعالى عقيب قصده فعل كما هو قضية قوله في قصور قدرة العبد على افعاله سوى هذا الا يجوز التكليف بما لا يطاق بهذا المعنى فتدبر

بتعجيز. نحو قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله الاية فانه محال لا يطاق بداهة ووقع الطلب به فلم يكن من قبيل التكليف بالمحال وكذا قوله تعالى قل كونوا حجارة او حديدا الاية وقوله تعالى فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين ليس من قبيل التكليف بالمحال لما عرفت من ان التكليف طلب تحقيق الفعل والاتيان به وهنا ليس كذلك بل المراد التعجيز كما في الاية الاولى والتسخير والاهانة كما في الاية الثانية والثالثة ولك ان تقول لما طلب في الايات المذكورة بالمراد التعجيز او التسخير او الاهانة مجازا الحاصل به ارباب المعاني ولهذا امكت عنه اكثر المحققين ولم يتعرضوا للاوامر التي للتعجيز والتسخير والاهانة في بيان التكليف بما لا يطاق والمرتبة الاولى ذهب بعض الاشاعرة الى وقوع التكليف بها فضلا عن جوازها واحتجوا على ذلك بمثل قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون بوجهين الاول انه تعالى اخبر عنهم بانهم لا يؤمنون وامرهم بالايمان وايمانهم ممتنع لذاته لانهم لو آمنوا انقلب خبره كذبا وهو محال فايمانهم لاستلزامه المحال محال والثاني ان الكفار كابي جهل مثلا مكلف بالايمان وهو تصديق النبي عليه السلام في جميع ما علم مجيئه بالضرورة ومن جملته انه لا يؤمن والتصديق بانه لا يصدق فرع عدم التصديق فالتكليف بالايمان يستلزم التكليف بعدم الايمان فيجتمع التكليف بالايمان وعدمه في آن واحد فيجتمع النقيضان وبهذا امر المشايخ بقولهم فيجتمع الضدان ولا ريب في استحالة اذ عان ما وجد من نفسه خلافه فحيث يقع التكليف بالممتنع لذاته وهو المرتبة الاولى فضلا عن جوازه والجواب عن الوجه الاول ان هذا اي الايمان الى جهل ونحوه ليس من الممتنع لذاته بل من الممتنع لغيره مع انه ممكن في نفسه فيكون من المرتبة الثالثة فان اخباره تعالى بعدم ايمانهم لا يخرج الايمان من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)